فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مت قاعداً .. هل هي كارثة أم أمر مقدر!

يتراوح عمر المرء المهني من ٣٠ – ٤٥ عاماً وفق المهنة والصحة والبلد؛ وبعد ذلك ينتقل لاستراحة تدعى التقاعد (لسوء الحظ مترادفة مع كلمة سيئة الصيت: التقاعس)!

منهم من يسبق التقاعد فيمرض؛ ومنهم من يناضل عبثاً للعمل والنشاط وسط أجواء – على الغالب محبطة- ؛ والبعض يميل أوتوماتيكيا لضبط ساعة نشاطه مع سنه وصحته وقدراته.

طبيا ؛ ثبت أن من يفاجأ بالتقاعد – ولاسيما إذا كان على رأس عمل مهم ذي سلطة – قد يصاب بأزمة قلبية؛ ولا يغادر عمله فقط؛ بل الدنيا بأسرها احتجاجاً لذاك القرار الذي يعتبره متعسفاً!

دعونا بداية نتفق أن لكل أجل نهاية؛ ويجب أن نأخذ في الاعتبار المواليد والخريجين الجدد والوافدين لسوق العمل؛ فيجب ردف تلك السوق بدماء شابة؛ محافظة على حيويته وتنافسيته؛ وتوليداً لأفكار جديدة وحديثة!

ودعونا نتفق أيضاً أن المتقاعد ليس – واعذروا كلمتي – (فردة جورب قديم) تم استهلاكه؛ بل هو مصدر ثمين للرؤى والمعلومات والأفكار؛ بما لديه من خبرات تراكمية ثمينة.

مثال طريف(لا يمكن تعميمه!)

أنبوب مسدود في مؤسسة ضخمة لضخ النفط؛ باءت جميع الجهود في حل مشكلته؛ بعد تداول الفنيين؛ تم استدعاء مهندس متقاعد من الاختصاص ذاته لسبر المشكلة وإيجاد حل؛ بدأ عمله بهدوء؛ وجال في المشروع مع مسبار دقيق؛ بعد ساعات من الترقب أشار بحرف X من الطبشور إلى موقع يجب الضرب عليه بمطرقة؛ وهكذا كان؛ وسرى السائل في الأنابيب بنجاح.

أرسل فاتورته؛ ١٠ آلاف $؛ فلما استغربت الإدارة ارتفاع المبلغ – لأجل ساعة عمل- ؛ أرسل لهم التفاصيل: ١ $ قيمة طباشير؛ ٩٩٩٩ $ خبرات تراكمية لأكثر من ٤٠ عاماً! (وهذا ما يدعى بالمعرفة Know How).

ولكن؛ لا تنخدع؛ فهنالك أمثلة مغايرة؛ فقد كنت في مجموعة (Panel) لاختيار إحصائي لأحد مشروعات الأمم المتحدة؛ وجاءنا متقدم للوظيفة متقاعد (كان في عمله الإحصائي السابق ٤٠ سنة) يبدو عليه الصحة والنشاط؛ وطفق يعدّد أنشطته العديدة السابقة؛ وهو الأمر الذي استحوذ على انتباه اللجنة؛ فلما غادر أخذنا نثني عليه؛ هنا رئيسة قسم محنكة نبيهتنا؛ ألا نؤخذ بالمظاهر. ليست ٤٠ سنة خبرة؛ بل ما هي إلا أنشطة روتينية لسنة واحدة... مكررة ٤٠ مرة!

من الإحصائيات الرقمية المالية نرى أن المتقاعد يستهلك كماً لا يستهان به من الرواتب والأجور والإعانات الصحية..إلخ، ولكن هذا حقه الطبيعي؛ بعد أن أفنى زهرة شبابه في خدمة مؤسسته؛ وعمل على تحقيق رسالتها؛ فمن الخطأ النظر باشمئزاز – كما يفعل البعض – لثلة المتقاعدين بأنهم بمنزلة مجرد جهاز كهربائي قديم ؛ بطلت موضته؛ أو تعطل؛ ويحتاج لجهود وعناية للحفاظ عليه؛ حتى يحين موعد وأده!

تحيط الدول المتقدمة المتقاعد بعناية مميزة؛ ليس لأسباب إنسانية بحتة؛ بل لأن نسبة مهمة منهم يمكنهم الاستمرار بالعطاء؛ فمؤسسة الجايكا العالمية اليابانية تجمع بياناتهم؛ وتطلقهم لدول العالم لنقل خبراتهم في مجالات علمية واضحة (نسيج- صباغ- جودة – تعدين بيئة...إلخ)؛ وكان هنالك مشروع رائد في بلدنا – كان لي شرف التعاون معه – أثبت جدواه في المجالات المذكورة.

هنالك مقولات وردية تتحدث عن المتقاعد؛ وتغرقه للاستمتاع بالحياة وهواياته المختلفة؛ ولكنها مثالية؛ لا تنطبق لدينا على واقع الحال.

يقول أحد المتقاعدين مازحاً «مشكلة التقاعد؛ أنه لا توجد فيه (إجازات)»! ومن الطرائف حول الموضوع: المتقاعد تنتهي مشكلاته؛ وتبدأ مشكلات زوجته.. المتقاعد لا يفكر بسن التقاعد؛ بل براتب التقاعد! متى تدرك أنك متقاعد؛ عندما يخابرك أحدهم في التاسعة مساء ويبدأ حديثه معتذراً أنه أيقظك..! ويجب ألا ننسى أن أهم أسرار الشركة في أمان لدى المتقاعد؛ فهو ليس بحالة تمكنه من تذكرها!!

ولا ننسى أن المتقاعد سيعاني متاعب مالية بعد تقلّص دخله ونفوذه؛ وارتفاع متطلباته الصحية؛ ولكن معاناته الأكبر؛ ستكون اجتماعية؛ ولاسيما إذا كان المجتمع لا يحترم هذه الشريحة؛ ويعتبرها مجرد «ربطة عنق بالية ولّت موضتها».

عرنوس يؤكد أهمية التطوير المستمر لمنظومة إعادة هيكلة الدعم

الفريق الحكومي المكلف يناقش استثناء فئات جديدة من منظومة الدعم

الوطن

ناقش الفريق الحكومي المكلف تطبيق منظومة الإدارة الإلكترونية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء واقع تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة توجيه الدعم وإيصاله إلى مستحقيه الفعليين وبما يضمن الإدارة المثلى والشفافة للموارد المتاحة، كما ناقش المجتمعون عدداً من الأفكار حول استثناء بعض الفئات المقتدرة من منظومة الدعم، تمهيداً لجمع البيانات والمعطيات الرقمية التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب حيالها مستقبلاً.

وأكد المهندس عرنوس أهمية التطوير المستمر لمنظومة إعادة هيكلة الدعم بالتنسيق بين وزارة الاتصالات والتقانة والجهات المعنية وتدقيق البيانات والأرقام الواردة قبل إدخالها إلى المنظومة، منوهاً بالجهود المبذولة والسرعة التي تمت فيها معالجة الاعتراضات والبت بها، بما يضمن إيصال الدعم إلى الشرائح المحتاجة فعلياً.

وتم خلال الاجتماع استعراض الأعمال المنجزة خلال الفترة الماضية والتي شملت تطوير واجهة على منصة المواطن لإعادة الأفراد الذين أوقف تخصيصهم بالمواد التموينية بسبب وجودهم خارج البلاد وتطبيق منعكسها ضمن البطاقة العائلية لدى شركة محروقات من دون الحاجة لمراجعة إدارة الهجرة والجوازات، كذلك ربط منصة الدعم مع المنصات المرتبطة بها وهي السجل المدني ومحروقات ووزارة النقل للعمل مستقبلاً على المزامنة اللحظية بين المنصة الوطنية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي والمنصات المرتبطة بها، إضافة إلى وضع آلية جديدة لتحديث بيانات المركبات المستبعدة.

كما عرض وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب عدد الاعتراضات المقدمة عبر المنظومة منذ إطلاقها وتوزع البطاقات التموينية وبطاقات المحروقات المستثناة من الدعم حتى تاريخه، ونتائج معالجتها بعد التدقيق من قبل الجهات المعنية بتلقي طلبات الاعتراض.

٢,٣ مليار ليرة مبيع القرطاسية في السورية للتجارة

هزاع لـ«الوطن»: ٨٣٥ موظفاً حصلوا على قروض قرطاسية بقيمة ٤١٢ مليون ليرة أكثرها في حلب وأقلها في ريف دمشق ودرعا

رامز محفوظ

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» أن حجم مبلغ قروض القرطاسية الممنوحة للعاملين في الدولة بلغ حتى تاريخه ٤١٢ مليون ليرة سورية.

وأضاف إن عدد الموظفين الذين حصلوا على قرض القرطاسية في كل المحافظات بلغ ٨٣٥ شخصاً جاءت في المقدمة محافظة حلب التي حصل فيها ١٩٧ شخصاً على قرض القرطاسية تلتها دمشق ١٦٤ قرضاً ومن ثم حماة ١٤٢ قرضاً ثم حمص ١٠٦ قروض، و١٢ في طرطوس و٥٠ في اللاذقية و٤٩ في القنيطرة و٤٠ في السويداء و١٥ في دير الزور، وكانت أقل نسبة من القروض الممنوحة في محافظتي ريف دمشق ودرعا التي حصل فيها ٥ أشخاص فقط على قرض القرطاسية ومثلهم في ريف دمشق، مبيناً أن نسبة الحاصلين على القرض بلغت ١٨ بالمئة.

وختم هزاع بالقول إن قيمة مبيعات المؤسسة من القرطاسية بلغت حتى تاريخه مليارين وثلاثمئة مليون ليرة، مؤكداً أن بيع القرطاسية في صالات السورية للتجارة سيستمر حتى ٢٠ الشهر الجاري ومن الممكن التمديد وذلك حسب الإقبال على الشراء.

وكانت قد أعلنت المؤسسة السورية للتجارة منذ نحو الشهر تقريباً عن فتح باب التقسيط على القرطاسية والألبسة المدرسية والحقائب للعاملين بسقف ٥٠٠ ألف ليرة سورية من دون فوائد.

وأوضحت السورية للتجارة أن طلبات التقسيط تقبل اعتباراً من يوم ٢٠ الشهر الماضي ولغاية ٢٠ تشرين الأول المقبل ويسدد القرض خلال ١٢ شهراً اعتباراً من الشهر الذي يلي محضر الاستلام، لافتة إلى أن الشريحة المستهدفة من التقسيط هم العاملون الدائمون بالدولة والعاملون بعقود سنوية غير منتهية خلال فترة التقسيط.

ودعت المؤسسة الجهات العامة إلى إرسال القوائم بأسماء العاملين الراغبين بالتقسيط مع الرقم الوطني وتعهد من محاسب الإدارة وآمر الصرف بتسديد الأقساط في مواعيدها وعلى مسؤوليتها.

وبيّن مدير عام المؤسسة السورية للتجارة حينها لـ«الوطن» أنه في ظروف المعيشة الصعبة وخاصة ذوي الدخل المحدود الذين تعتبر دخولهم أقل من دخول القطاع الخاص تم فتح باب التقسيط لهذه الشريحة باعتبار أن رواتبها موطنة لدى المحاسبين من أجل تأمين احتياجاتهم من المستلزمات اللازمة لأولادهم الطلاب من الألبسة المدرسية والقرطاسية والحقائب بسقف ٥٠٠ ألف ليرة من دون أي فوائد.

وأكد أن المستلزمات المدرسية موجودة في عدد من صالات السورية للتجارة في المحافظات، لافتاً إلى أنه عندما تصل إلى فرع السورية للتجارة القوائم الاسمية بالموظفين الراغبين بالتقسيط وتعهد من الإدارة يتم وضع الختم عليها ثم يتم تحديد صالة من الصالات يستطيع الموظف الحصول على مستلزماته منها.

ولفت إلى أن للموظف الحرية بشراء المستلزمات المدرسية التي يريدها بالسقف الأعلى من القسط المحدد وهو ٥٠٠ ألف ليرة أو بأقل من ذلك وهذا الأمر يعود لرغبة الموظف وحسب حاجته، موضحاً أن أسعار المستلزمات المدرسية في صالات السورية للتجارة أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ٣٥ بالمئة.

صيانة الأجهزة الكهربائية.. بورصة بلا حسيب أو رقيب أو ضمير

رئيس اتحاد الحرفيين لـ«الوطن»: لهم جمعية مرخصة اسمها جمعية الكهرباء والإلكترونيات في كل محافظة والتسعير ليس ملزماً لهم

هناء غانم

لم يعد ارتفاع الأسعار الخيالي يقتصر على السلع والمواد بل طال أسعار تصليح الأدوات والأجهزة الكهربائية التي لا تخضع لأي رقابة وفق ما أكده أحد المواطنين لـ«الوطن»، موضحاً أن معظم الأدوات والمعدات الكهربائية صينية من نوع وسط وأعطالها الميكانيكية والكهربائية كثيرة وقطع التبديل سيئة وأحياناً نقوم بإصلاح القطعة أكثر من مرة خلال فترة قصيرة وتكلفة إصلاح غالية جداً والذريعة أن أسعار المواد والسلع ارتفعت عالمياً، متسائلاً عن رقابة الأسواق والتسعيرة.

واعتبر آخر أن القطع التبديلية الموجودة في الأسواق رديئة جداً وتتلف بعد فترة استعمال قليلة، وقال: إن حالات النصب كثيرة والمواطن لا حول له ولا قوة لأن هذه المهنة بلا حسيب أو رقيب، وكل صاحب مهنة يسعر على مزاجه والتسعيرة تختلف وترتفع مع ارتفاع الأسعار.

بعد الاطلاع على تكلفة صيانة بعض أعطال الأدوات الكهربائية المنزلية وجدنا أن تكلفة إصلاح ثلاجة تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة والبراد ٣٠٠ ألف ليرة، ومحرك البراد يباع وفق سعر الصرف الرائج بـ ٣٣٠ ألفاً، ولوحة غسالة بـ ٦٠٠ ألف ليرة، وبناء عليه كانت هناك وجهات نظر تؤكد أن ارتفاع تكلفة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية جعل المستهلك يلجأ إلى استبدالها بدلاً من تصليحها لأن تكلفة التصليح لا تمثل شيئاً مقارنة بشراء جهاز كهربائي أو إلكتروني جديد.

حماية المستهلك: لا توجد ضوابط سعرية

وللوقوف على هذه الشكاوى، تواصلت «الوطن» مع رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي الذي أكد أن الموضوع مبهم ويخضع لصاحب المهنة وكجمعية لسنا مسؤولين عن رقابة ورش إصلاح الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بل تعود رقابتها إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مؤكداً أنه لا توجد معايير لتسعير إصلاح الأدوات والمعيار الأساسي هو الشكاوى المقدمة من المستهلك، لافتاً إلى أن هناك العديد من الشكاوى وردت إلى الجمعية بسبب تقاضي بعض أصحاب المهن أجوراً زائدة ومن دون فواتير وتمت مراسلة الجهات المعنية ومازال الموضوع متعلقاً بالحرفي والمهني نفسه وتمت إحالة بعض الشكاوى إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعالجتها حيث يتم استدعاء بعض أصحاب هذه المهن وتقدير قيمة هذه الإصلاحات وفي حال كانت زائدة يتم تنظيم الضبوط بحقهم، والمشكلة الأكبر أن معظم أصحاب هذه المهن ليس لديهم سجل تجاري أو صناعي وعملهم هو بشكل فردي أي عبارة عن محال أو حتى أحياناً من دون محال يتم استدعاؤهم على الهاتف الأمر الذي يسبب مشكلة في ضبط العديد من الشكاوى التي تعالج بشكل فردي.

وأشار المعقالي إلى أنه لا توجد ضوابط سعرية لهذا الموضوع لتحديد قيمة الكشف أو الإصلاح، مبيناً أن عدم وجود تعليمات ناظمة لهذا الموضوع من الوزارة وضوابط يبقي الأمر مرهوناً بعدم الانضباط، ولإنصاف المستهلك بهذا المجال لابد من تشكيل لجنة من الوزارة لتعيين خبراء بهذا المجال يقدرون قيمة الإصلاح لذلك لا بد من تنظيم هذا العمل من الجمعيات المعنية وهي غير مفعلة للأسف.

ارتفاع أسعار القطع

بدوره رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة قال لـ«الوطن»: إن هؤلاء لهم جمعية اسمها جمعية الكهرباء والإلكترونيات وهي مرخصة في كل محافظة وهناك جمعية صيانة الموبايلات وجمعية لف المحركات وغيرها من الجمعيات، مؤكداً أن التسعير ليس ملزماً لها خاصة أن هناك ارتفاعاً بأسعار كلف القطع عالمياً إضافة لأجور الخبرة وثمن المواد الأولية هو السبب وراء هذا الارتفاع إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن للبضائع لذلك نلجأ إلى التصنيع والإنتاج المحلي كبديل من بدائل إحلال المستوردات حتى لو كان خدمياً، وضمن هذا الحساب الاقتصادي وضعنا إستراتيجية للعمل الحرفي تقوم على أساس الإنتاج ثم الإنتاج، وخدمة إصلاح الأجهزة الكهربائية والمنزلية هي ضمن هذه الخطة بحيث نعمل على دعم الإنتاج المحلي لتوفير القطع.. وعن ضرورة وجود رقابة على هذه المحال من الجمعيات، أكد الحضوة ضرورة أن تكون هناك متابعة لكن لا توجد رقابة قضائية على هذه المحال.

الحضوة أكد أن ارتفاع أسعار قطع التبديل السبب الرئيسي وراء ارتفاع تكاليف الإصلاح لأن أي قطعة ازداد سعرها بشكل خيالي إضافة إلى الضرائب وأجور المحال وأجور فك وتركيب وغيرها من المصاريف، حتى إن بعض المحال تطلب من الزبون شراء القطعة وهي مسؤولة عن تركيبها فقط.

غرفة تجارة دمشق تقترح إنشاء خط بحري إلى روسيا

تراجع صادرات الخضر والفواكه عن العام الماضي والصادرات الغذائية تزداد إلى أوروبا

جلنار العلي

بيّن عضو غرفة تجارة دمشق ورئيس لجنة التصدير فيها سابقاً فايز قسومة في تصريح لـ«الوطن»، أن أرقام الصادرات لم ترتفع خلال هذا العام، بل إن كميات الخضر والفواكه تعد أقل مما كانت عليه في العام الماضي، إذ تم تصدير نحو ٤٠ براداً منذ أيام إلى دول السعودية والكويت والبحرين والإمارات، معتبراً أن ذلك يعود إلى ضعف تشجيع التصدير من الحكومة، مضيفاً: «حتى بعد انتهاء معرض صنع في سورية المُقام حالياً، فلا أتوقع أن تتحسن كمية الصادرات من خلال العقود التي ستبرم خلال المعرض».

وطالب قسومة بتشجيع التصدير من خلال إعادة قسم للصناعيين من سعر الكهرباء الذي يدفعونه ومنحهم ٢٠ بالمئة من تكاليف التصدير للوصول إلى أرقام مهمة بالصادرات، كما على الحكومة أن تشتري أو تستأجر باخرة مدرجة (RoRo)، وهي باخرة مخصصة لنقل البرادات المحملة ببعض الخضر الشتوية وموسم الحمضيات إلى دول الاتحاد الروسي، وأن يكون فيها مخرج كهربائي لكل براد، معتبراً أن هذا الحل أفضل من دفع ٢٠٠٠ دولار على براد الحمضيات ليصل إلى لبنان فقط، ليتم هناك نقله إلى الوجهة المحددة بواسطة الباخرة.

وتابع: «أثق بأن المصدرين على استعداد لدفع الأجرة التي يدفعونها عادة إلى لبنان مضافاً إليها ٥٠٠ دولار، وذلك لإنقاذ موسم الحمضيات»، مشيراً إلى أنه حينها من الممكن اعتماد خط إضافي تجاه الشمال لاستعماله لتصدير الفواكه الصيفية للتخفيف عن أسواق الخليج، وكي لا يذهب حجم كبير من الصادرات إلى السعودية ويتسبب بالخسارة، وبذلك يُصدّر قسم باتجاه الشمال إلى الاتحاد الروسي أو القرم، فتكون الأسواق السورية نشطة بالاتجاهين.

واعتبر قسومة أن الحكومة تستطيع تنفيذ هذا الحل، في حال تعاون الوكلاء البحريين لإنشاء خط بحري، وإذا تكفّلت هيئة دعم وتنمية الصادرات بدفع قسم من المبالغ، وأن يدفع المصدّرون القسم الآخر، مقترحاً على الحكومة أن تبدأ من الآن بتكليف أحد الوكلاء البحريين إحضار عرض لخط بحري قبل بداية تشرين الأول القادم وأن تتعاون وزارة النقل وغرف التجارة بذلك أيضاً.

وأشار قسومة إلى وجود بعض العقبات أمام الصادرات الصناعية متمثلة بالزيادة الحاصلة في أسعار المازوت والكهرباء، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل إلى الخارج بالنسبة لكل أنواع الصادرات، فمثلاً تفرض الأردن رسوماً عالية على الصادرات السورية بما يعادل ١٥٠٠ دولار لكل حاوية عمّا تطلبه الحكومة السورية منها.

وفي سياق متصل، لفت عضو غرفة تجارة دمشق إلى أن أكثر المواسم الزراعية التي تصدّر خلال هذه الفترة هي البطاطا والبندورة والفواكه المشكّلة، إضافة إلى الألبسة والأحذية والمصنوعات الغذائية كالكونسروة والمكدوس، وتتجه إلى دول الخليج والعراق ولبنان، وخلال السنوات الأخيرة أصبحت الصادرات السورية وخاصة الغذائية منها تصل إلى كل دول أوروبا بسبب وجود عدد كبير من السوريين هناك.